

## إعلان توصيات المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة

لبنان، آذار 2018

نحن ممثلو الأجهزة الأمنية، القضائية، العسكرية والإدارية في لبنان: النيابة العامة المالية، قوى الأمن الداخلي، مديرية الجمارك العامة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين و إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية، والمشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي عقد في بيروت - لبنان بتاريخ 28 آذار 2018، والذي اتى:

استجابةً لوعي متعاظم حيال مسألة التجارة غير المشروعة التي تهدد الاقتصاد الوطني، والاستقرار الأمني والاجتماعي والتجاري في بلادنا.

وانطلاقاً من رغبة الأطراف المشاركة في تعزيز سياسة التعاون بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتحسينه من مختلف التحديات التي قد تعترضه

وإدراكاً للمسؤولية المشتركة لحماية اقتصادنا الوطني وبهدف وضع رؤية وطنية شاملة لمواجهة ظاهرة التهريب.

وبما ان الأثر السلبي للتجارة غير المشروعة يطل بالتحديد:

- ✓ الصناعة الوطنية ومختلف السلع والخدمات المشروعة قانوناً.
- ✓ عائدات الضرائب التي تشكل عنصراً أساسياً لاستدامة الخزينة الوطنية.
- ✓ الدورة الاقتصادية التي تشمل على تطوير وضع كل من القطاع الصناعي والزراعي والتجاري على حد سواء.

لذلك ولكل ما تقدم، وإيماناً منا بتوحيد كل الجهود في سبيل تذليل كل الصعوبات التي تواجه مكافحة التجارة غير المشروعة في لبنان،

اتفق الحاضرون على اعتبار "المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة" حجر أساس لوضع خطة وطنية مشتركة لمكافحة التجارة غير المشروعة من خلال تحويل مخرجات هذا المؤتمر الى إجراءات عملية وواقعية ملموسة على مدى السنوات الخمس القادمة وفق ما يلي:

**أولاً:** التأكيد وتبني كل مخرجات "المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة" والذي يعتبر المنطلق الاساسي والنواة الفعلية لهذا الاجتماع، والذي يبين بوضوح اهمية مكافحة هذه الآفة

**ثانياً:** ضرورة وضع خطة عمل مشتركة بين المؤسسات المشاركة وغيرها من المؤسسات والجمعيات التي تعنى بمكافحة التهريب بهدف تدارك المخاطر المحدقة بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات التالية:

## إعلان توصيات المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة

لبنان، آذار 2018

### 1. رفع مستوى التنسيق

- ✓ تطوير سبل تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة التجارة غير المشروعة بين كافة الجهات المعنية، من المنظمات العالمية (UNODC، WCO،EUROPOL )، النيابة العامة المالية، قوى الأمن الداخلي، مديرية الجمارك العامة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، جمعية الصناعيين اللبنانيين، إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية وذلك عن طريق عقد الاجتماعات المشتركة، وتكليف منسقين في مختلف المؤسسات لمتابعة هذا الملف عن كثب وبشكل دوري، مع الاخذ بعين الاعتبار مختلف الحثيات الامنية والسرية والتشريعية في كل بلد.
- ✓ تفعيل دور الضابطة العدلية وتطوير التنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية وصولاً الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختلفة تساعد على الاستقصاء والملاحقة.
- ✓ تقديم المشورة في ميادين العمل المشترك وتبادل التجارب المماثلة بين الأطراف المشاركة على الصعيدين الوطني والاقليمي.
- ✓ السعي الى تأسيس قاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال تكنولوجيات حديثة.

### 2. رفع مستوى الوعي

- نشر الوعي لدى الرأي العام حول الاثار السلبية للتجارة غير المشروعة على الاقتصاد الوطني
- تكثيف الحملات الاعلانية والتوعوية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة.

### 3. تحديث التشريعات والقوانين:

- ✓ السعي مع الأجهزة القضائية والسلطات التشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية خاصة التشدد في انزال العقوبات الجزائية
- ✓ متابعة أحدث التشريعات القانونية الدولية ذات الصلة، ودرس إمكانية تطبيقها في لبنان.
- ✓ السعي الدائم لتسريع إصدار الأحكام القضائية بحق المخالفين وإرغامهم على دفع الغرامات عن طريق العقوبات الجزائية وتسهيل معاملات التنفيذ.
- ✓ تكثيف الدراسات والبحوث والإحصاءات الوطنية التي قدم قراءة واضحة لواقع التهريب

### 4. تعزيز آليات المراقبة وإدارة الحدود:

- ✓ ضرورة تفعيل ضبط الحدود وتعزيز قدرات الجهات المعنية لمراقبة المعابر غير الشرعية.

## إعلان توصيات المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة

لبنان، آذار 2018

- ✓ اعتماد تكنولوجيات حديثة لتبسيط الإجراءات الجمركية في المعابر الحدودية الشرعية.
- ✓ التشدد في مراقبة موارد بيع البضائع غير الشرعية.
- ✓ تعزيز وبناء قدرات الموارد البشرية المعنية بحماية الحدود

### 5. دعم الصناعة الوطنية:

- ✓ درس سبل تمكين ودعم الصناعة الوطنية وامكانيات تخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعراً ونوعياً.
- ✓ وضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الاتفاقات المعقودة، والقوانين المرعية الاجراء لاسيما بالتسهيلات والاعفاءات الضريبية.

**ثالثاً:** يلتزم الحاضرون بالتوقيع على هذا الإعلان والذي يوجب وضع خطة تنفيذية لجميع النقاط المذكورة اعلاه.

**رابعاً:** يعتبر الحاضرون هذا الإعلان ولضمان فعاليته واستمراريته، قابل للمراجعة المستمرة سنوياً، ما يسمح لجميع الفرقاء بالاجتماع كلما دعت الحاجة لتحديد سبل تحفيز وتطوير التعاون وتصويب الامور.

اعتمد في بيروت في 28 آذار 2018